HIGH-LEVEL CONFERENCE ON FINANCING FOR DEVELOPMENT
AND THE MEANS OF IMPLEMENTATION OF THE
2030 AGENDA FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT
Sheraton Hotel, Doha, Qatar | 18-19 November 2017

مشروع بيان افتتاحي (Keynote Address)

سعادة مدير إدارة التعاون الدولي

منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية

الجلسة الفرعية الأولى بعنوان: Energy and Water

19 نوفمبر 2017

أصحاب المعالي والسعادة،

ســـعادة نائب رئيس المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي والمندوب الدائم لجمهورية طاجكستان لدى الأمم المتحدة،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أود بدايةً أن أرحب بمراقب هذه الجلسة وجميع المشاركين في هذه الحلقة النقاشية الخاصة بالمياه والطاقة ضمن الهدفين الإنمائيين السادس والسابع، حول ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، وضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

تأتي هذه الحلقة النقاشية ضمن الجلسة الخاصة لمناقشة تطبيق الأهداف الإنمائية ومراجعتها من حيث التقدم المحرز والتحديات، فمنذُ بداية العام الماضي، شرعت الدول على العمل واضعةً في نصب أعينها الأهداف الإنمائية السبعة عشر وحشد الجهود لتحقيقها.

السيدات والسادة،

توّلي دولة قطر اهتماماً بالغاً بتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، حيثُ تُركز على المواءمة بين الأولويات الوطنية وأجندة التنمية المستدامة 2030، والتي سعت رؤية قطر الوطنية 2030 لبلورتها من حيث الركائز الأساسية الأربعة وهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية.

ومن حيثُ موضوع النقاش الذي يركز بشكل أساسي على الهدفين الإنمائيين السادس والسابع حول المياه والطاقة، لم تغفل دولة قطر عن أهمية هذين الهدفين في النطاق الوطني، حيثُ قدمت رؤية قطر الوطنية إطاراً لوضع الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الرؤية الوطنية بتحويل دولة قطر بحلول العام 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل، وهو الموعد المحدد كتاريخ استحقاق على عاتق دولة قطر والمجتمع الدولي سواءً لتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية.

السيدات والسادة،

انطلقت هذا العام المرحلة الثانية من رؤية قطر الوطنية للتنمية الشـــاملة، وحرصـت استراتيجية التنمية الوطنية الثانية للفترة 2017-2022 على وضـع أهداف قابلة للقياس عن طريق البرامج والمشـــاريع والمبادرات التي تقوم بها ثمانية فرق وطنية في شـــتى مجالات الأهداف الإنمائية للألفية. وحرصـــت العديد من الفِرق على مواءمة الهدفين السادس والسابع من أهداف التنمية المستدامة، وذلك من حيث أهداف الاســتراتيجية والنتائج الوســيطة التي يتم قياســها بشــكل دوري، فعلى ســبيل المثال، يحرص قطاع الموارد الطبيعية على إنشـــاء الإدارة المتكاملة للماء والكهرباء بنهاية العام 2018، لتحقيق موارد طاقة مســـتدامة ومتنوعة في دولة قطر، بالإضـــافة إلى تحســين كفاءة اســتخدام المياه في القطاعات المنزلي والصــناعي والإنشــائي لتحقيق موارد مياه مســـتدامة ومتنوعة في دولة قطر، والعديد من الأهداف والبرامج الأخرى التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

وتبرز أهمية الهدفين الإنمائيين الســادس والســابع في الاســتراتيجيات القطاعية الخاصـــة بالرعاية الصـــحية والطاقة والبنية التحتية الاقتصـــادية، والتي تقودها فريق مختص من مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية والخاصـــة بدولة قطر، بقيادة الجهود الكريمة لكهرماء ووزارة الطاقة والصناعة لاستراتيجية الطاقة والبنية التحتية، والتي تركز بشكل رئيسي على استكمال مشاريع البنية التحتية الأساسية وإدامة البنية التحتية الاقتصادية القائمة، والتي تهيئ لانطلاقة تنموية شاملة.

تركز رؤية قطر لقطاع الرعاية الصـحية على التنمية البشـرية والمؤسـسـية من خلال توفير نظام رعاية بمستوى عالمي، تكون خدماته متاحة لجميع السكان، ويشمل خدمات فعالة متاحة بتكلفة يمكن تحملها وفقًا لمبدأ الشـــراكة في تحمل تكاليف الرعاية الصـحية ، والرعاية الصـحية الوقائية والعلاجية الجسـدية منها والنفسـية والعقلية، مع أخذ الحاجات المختلفة للرجال والنســـاء والأطفال في الاعتبار ، وأبحاث عالية الجودة موجهة بهدف تحســين فاعلية الرعاية الصـــحية وجودتها. وقد حققت الاســـتراتيجية الوطنية الأولى للصـحة عددًا من الإنجازات الرئيسـة وهي تحسـين التنظيم والجودة إذ تم تأسيس المجلس الوطني لممارسي الرعاية الصحية، وتم افتتاح مستشفيات ومراكز صـحية جديدة ، واسـتخدام أكفأ للموارد ولتخصـيصـها، كما تم اسـتكمال وضـع الخطط الرئيسة للبنية التحتية للرعاية الصحية ولقوة العمل في قطاع الصحة ، وتحسين التوجه

الاستراتيجي وقد تم تطوير أطر عمل وخطط وسياسات تفصيلية لعدد من المجالات الحرجة، بما فيها الصحة الإلكترونية وإدارة البيانات، ومرضى السكر، والصحة العامة، والصحة النفسية والعقلية والسرطان. وبرزت إنجازات الاستراتيجية الأولى من حيث المشروعات والمخرجات التي قد تضاعفت مقارنة بالحال الذي كان عليه في عام 2011، وهو تاريخ بدء العمل بالاستراتيجية القطاعية.

السيدات والسادة،

يُعد الأمن المائي تحدياً كبيراً لدولة قطر، حيثُ تضاعف النمو السكاني ثلاث مرات بين عامي 2004 و 2014، مما زاد الطلب على المياه بنسبة 10% سنوياً. كما يستهلك سكان قطر 675 لتراً من المياه للفرد يومياً أي ما يعادل ضعف متوسط الاستهلاك في الاتحاد الأوروبي.

ولكن، لدولة قطر مبادرات عديدة لمواجهة مثل هذه التحديات، فعلى سبيل المثال، أطلقت كهرماء في عام 2012 برنامج ترشيد للحفاظ على المياه والكهرباء، مع خطط للحد من استهلاك المياه في البلاد بنسبة **35**٪ في غضون **5** سنوات، كما تم إطلاق الاستراتيجية البحثية للأمن المائي، والتي تهدف لتقليل استهلاك الطاقة وتحلية المياه بتكلفة 40%، وزيادة جودة المياه، وإعادة استخدام المياه بنسبة 30%، بالإضافة إلى القيام بمبادرات شراكة مع كيانات دولية ودول ذات أهداف ومصالح بحثية مشتركة مع دولة قطر.

الحضور الكرام،

إن تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي وبيئي مستدام وشامل، يتطلب حشد الوسائل اللازمة، وتعزيز تعاون دولي فعال من خلال شراكة حقيقية كما حددها الهدف الإنمائي السابع عشر، وهي شراكة عالمية تستند إلى روح التضامن العالمي، وإشراك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وأفراد المجتمع في هذا المسعى، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

والتزاماً من دولة قطر المستمر بدعم الجهود الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تم عزيز نطاق التعاون الدولي ضمن استراتيجية التنمية الوطنية الثانية،

حيثُ أصـــبح التعاون الدولي لأول مرة أحد القطاعات الثمانية الأســـاســـية ضـــمن الاستراتيجية لتحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، ومن هذا المنطق، واتساقاً مع غايات أهداف التنمية المستدامة الـــ 169 لعام 2030 ، فقد تبلورت هذه الاستراتيجية لتعزز دور التعاون الدولي على كافة النطاقات لضـــمان مواءمة فعالة بين رؤية قطر الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

وبالرغم من أن دولة قطر هي من دول الجنوب، فتقوم طوعاً بمساعدات إنمائية للبلدان الصـديقة لأجل إقامة مشـروعات تنموية فاقت 0.7% من دخلها الإجمالي، ولا تقل عنها المســـاعدات الإغاثية التي تقدمها دولة قطر في حالات الكوارث الطبيعية أو من صـنع البشـر، وذلك في شـكل مسـاعدات حكومية وأخرى عبر منظمات المجتمع المدني.

وتشـمل هذه المسـاعدات جزء لا يسـتهان به في مجال البنية التحتية، ومنها إقامة محطات توليد الطاقة والمياه سـواءً في الدول الصـديقة النامية ذات الدخل المنخفض أو تلك التي تمر بصراعات أو نزاعات.

واســمحوا لي هنا أن أختص على ســبيل المثال مشــاركة دولة قطر في مؤتمر المياه العالمي الذي نظمته طاجيكســتان بالتعاون مع الأمم المتحدة في العام الماضـــي، والذي ركز على سبل توفير المياه النظيفة والصرف الصحي لكافة الدول.

السيدات والسادة،

تؤكد دولـة قطر دعمهـا الثـابت لمبـادئ وركـائز ميثـاق الأمم المتحـدة، وللجهود الدولية الرامية لتحقيق مستقبلٍ آمن ومستدام بحلول عام 2030 إلى جانب شركائها في المجتمع الدولي، خاصــةً في ظل وقت صــعب بات المجتمع الدولي فيه أكثر إيماناً بأن حقوق الإنسان والتنمية والسلام هي عوامل مترابطة لا تتجزأ بل يكمل بعضها البعض.

وختاماً، نشكر جميع المشاركين في هذه الجلسة النقاشية، وإننا نتطلع إلى مناقشة مثمرة ستساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من هذا المؤتمر.

أشكركم على حسن الاستماع، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...